تشيلي بعد مرور عام على انتصار الاتحاد الشعبي:

■ انجازات هامة على الصعيد الاقتصادي واحتمالات خطيرة بعد دعوة حركة "مير" الثورية الى الثورة ضد نظام حكم اليندي

الوضع في تشيلي عشية مرور عام على وصول مرشح الاتحاد الشعبي سلفادور اليندي الى الحكم ، لا يبعث على التفاؤل . فرغم الانجازات التي حققها الحكم في هذه الفترة القصيرة ، ورغم البرنامج الغذائي الجريء المعلن للمرحلة القادمة ، فان بوادر الفلاق الكامل بين نظام حكم اليندي وحركة « المير » اليسارية الثورية، تضفي على الوضع احتمالات خطيرة تضعف جبهة الاحزاب الخدمة السائرة ، وبالتالي قدرة الحكم الحالي على مواجهة مؤامرات الثورة المضادة ، التي لم تردع تسلم اليندي السلطة كرئيس جمهورية ، في مثل هذا الشهر من العام الماضي ، بل وجهت ضربتها الاولى باغتيال قائد القوات الملحة الجنرال شنايدر في الشهر السابق لتسلم اليندي سلطاته رسميا ، رغم انها فشلت في تحقيق الغاية السياسية من وراء تلك المؤامرة .

لقد شهدت تشيلي خلال هذا العام فترة دينامية من النشاط السياسي ، على الصعيدين الرسمي والشعبي . فبينما كانت كتائب العمل الثوري المؤلفة من الوف الطلبة والعمال تسخر اوقات فراغها للعمل في المناجم ، وفي المزارع وفي مجال التوعية والتنظيم الشعبي ، كانت الحكومة تعمل لاعادة سيادة تشيلي على ثرواتها الطبيعية، وعلى فرض ارادة الشعب في الشعب في خط السياسة الخارجية . واعادة العلاقات مع كوبا، واقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع كل من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية المانيا الدمقراطية للغي نهائيا سيطرة الولايات المتحدة على توجهات سياستها الخارجية .وبدات تعمل على تقوية منظمة بلدان الاندز ، مع كل من « منظمة الدول الامريكية » التي انشأتها الولايات المتحدة لتسهل عملية سيطرتها على سياسة بلدان امريكا اللاتينية ، على اساس ان هذه المنظمة تقوم على خرافة تقول بمساواة اعضاء المنظمة ، بينما ميزان القوى فيها هو لصالح الولايات المتحدة في الواقع .

اما على الصعيد الداخلي فقد نفذت الحكومة سلسلة من الاجراءات لاستعادة حقوق الشعب الشيلاني المسلوبة ، فاممت مناجم النحاس ، ثروة تشيلي الطبيعية الرئيسية ، التي كانت عرضة لسنين من نهب الشركات الاحتكارية الامريكية . كما اممت مناجم الحديد والبيترات، واستعادت صناعة الاسمنت ، وغيرها من الصناعات الكبيرة ، واممت صادرت واغلقت ، ١٨ مصرفا خاصا في البلاد .

وعلى صعيد القطاع الزراعي عملت على تسريع برنامج الاصلاح الزراعي ، وباشرت في مشاريع اجتماعية اخرى تستهدف حل المشكلة الاسكانية ومشاريع اخرى لزيادة طاقة المدارس والمعاهد على استيعاب الطلاب وتخفيض نسبة البطالة وتوفير الرعاية الصحية ، وتحسين تغذية الاطفال من خلال برنامج اولي يطبق حاليا ، هو برنامج « الحليب المجاني لكافة الاولاد في البلاد » .

وفي الواقع تظهر الارقام المجردة ارتفاعا في النمو الاقتصادي في البلاد ، خلال هذه السنة ، وذلك بارتفاع الى اكثر من ٧ ٪ ، بزيادة ١٢ ٪ للمعامل ، و ١٠ ٪ لقطاع المناجم ، و ٤ الى ٥ ٪ للزراعة .

وفي برنامج المرحلة القادمة الذي اعلن مؤخرا عشية الاحتفال بمرور عام على انتصار جبهة الاتحاد الشعبي ، وتسلم ممثلها الحكم ، هناك كل الدلائل عن عزم حكومة اليندي على المضي في تحقيق سيطرة الدولة على كافة الصناعات الرئيسية في البلاد وقد هددت الحكومة قبل ايام لائحة تضم اسماء ٢٥٣ شركة تزيد قيمة رأسمالها المساهم واحتياطاتها عن ١٤ مليون اسكودس (العملة المحلية) ، والتي يمكن بالتالي مصادرتها وضمها الى القطاع العام . ونضم هذه اللائحة شركات احتكارية اجنبية كبرى، منها شركة شل ، وشركة « دو » الامريكية (التي تنتج مواد الاسلحة الكيماوية) والاي. بي ام . وكوكا كولا ، وفيات وسيتروين ، اسو ، دوبون ، وستاندارد الكتريك وفيليبس .واتخاذ الاجراءات الجريئة هذه سيزيد من مساعي الثورة المضادة لضرب نظام حكم اليندي القدسي المادي للامبريالية ، خاصة بعد موقف الحومة الصريح والشجاع ، في رفض دفع التعويضات عن تاميم صناعة النحاس للشركات الاحتكارية الامريكية ، على اساس ان ما نهبته من حقوق الشعب يزيد عن قيمة ممتلكاتها المؤممة .

□ قضية مناجم النحاس المؤممة

فقد تحدت حكومة اليندي الحكومة الامريكية عندما اعلنت مؤخرا ، حكمها في قضية التعويضات للشركتين الامريكيتين اللتين كانتا تستغلان مناجم النحاس التشيلية : بان قررت ان ليس لهاتين الشركتين اي دين على تشيلي بل بالعكس فانهما مدينتان لها بقيمة تتعدى كثيرا قيمة ممتلكاتها المؤممة .

وقد اتهم القرار الرسمي الشركتين الامريكيتين، اناكوندا وكينيكوت للنحاس ، بانهما كانتا تستغلان بتحصيل ما قيمته ٧٤٣ مليون دولار من الارباح الاضافية خلال الخمسة عشر سنه الاخيرة .لذا يجب ان لا تتوقعا اي تعويض من الحكومة التشيلية لمناجم النحاس التي امممتها حكومة اليندي في شهر تموز الماضي .

لقد كانت شركة اناكوندا قبل التاميم تملك ٤٩ ٪ من تشوكيكاماتا ، اكبر مخيم مكشوف للنحاس في العالم ، و ٤٩ ٪من آل سلفادور من اهم المناجم المعدنية في العالم . وتبلغ قيمة ملكيتها في المنجمين ٢٤٢ مليون دولار . بينما كانت شركة كينيكوت تملك ٤٩ ٪ من منجم ال تينيئنته ، اكبر منجم للنحاس تحت الارض، في العالم ، وقيمة ملكيتها تصل الى ١٦٥ مليون دولار .

اما فاتورة ال ٧٤٣ مليون دولار للنهب الماضي فقد توصلت اليها حكومة تشيلي بوضع حد ١٢٪ ارباح في السنة ، ثم حساب ارباح الشركتين الفائضة عن ذلك . كما ان الرقم يتضمن تعويضا عن العطب الذي اصاب الالات في المناجم ، والذي كان في الواقع نتيجة عمليات تخريب قام بها عملاء الشركتين انتقاما ، على اثر اعلان قرار التاميم .

ان اقتصاد المحصول الواحد الذي بنته المستثمرون الامريكيون في عدة بلدان في اميركا اللاتينية ، يسبب مشكلة هامة لتشيلي ، رغم انه محصول معدني . اذ ان تشيلي تنتج ٦٨٦ الف طن من النحاس في السنة ، قيمته تزيد عن ٨٠٠ مليون دولار . ويشكل النحاس ٧٠ ٪ من عائدات التصدير فيها ، ويمول ربع ميزانية البلاد . فالنحاس هو الذي يدفع ثمن المواد الغذائية والالات ،وقطع الغيار والاجور والاشغال العامة وبرامج التنمية الاقتصادية ، اذا كان لتشيلي الجديدة التي تسعى لبنائها حكومة اتحاد الشعب ، ان تبقى وتستمر .

لذلك فان اي انخفاض في سعر النحاس له تاثير كبير وخطير على وضع البلاد . فاذا انخفض سعره سنتا واحدا تخسر تشيلي اكثر من ١٥ مليون دولار في السنة . وفي الواقع ، خلال السنة اشهر الاولى من عمر حكومة اليندي هبط سعر النحاس في السوق العالمي من اكثر من ٦٠ سنتا للباوند الى اقل من ٤٥ سنتا ، وهو اقل سعر له في السنوات الاخيرة .

اما كيف حصل ذلك ، فهو جزء من المؤامرات التي تحيكها الاجهزة المختصة في الولايات المتحدة لاضعاف حكومه اليندي الوطنية المعادية للامبريالية ، بقية تسهيل عملية ضربها وانهيارها. فالانخفاض في سعر النحاس لم يكن صدفة او نتيجة قوى « طبيعية » في السوق ، بل نتيجة عمل وساع مدروسة لتخفيض سعره .

فمن خلال شركة وهمية تدعى « انترنوردیکا فاینانس » ، ومركزها الرئيسي في زوريخ ، قام مضاربون في سوق النحاس ، ليس لديهم علاقات بالمناجم التشيلية ، بتقديم ملايين الاطنان من النحاس للمشترين الاوروبيين . وبذلك اعطت هذه الشركة الوهمية انطباعا في اوروبا بان تشيلي تنتج من النحاس اكثر بكثير من نسبة الطلب في السوق ، فانخفض السعر فورا .

واجرت الحكومة التشيلية تحقيقا في الامر ، وتمكنت من معرفة هوية الاشخاص العاملين في تلك الشركة الوهمية ، وبالتالي معرفة مصدر الاوامر بالعمل على هبوط سعر النحاس الذي يكبد تشيلي عشرات الملايين من الدولارات .فمن بين هؤلاء المدعو هوارد ادواردز ، اميركي ، في محفظته اوراق اثبتت بانه عميل سابق لوكالة استخبارات القوات الجوية الامريكية ، وعميل لوكالة الاستخبارات المركزية ، والمدعو الفريد كونيغ سويسري ، بوغسلافي الاصل ويحمل الجنسية التشيلية ، ومجموعة من الاميركيين اللاتينيين ، منهم المكسيكي والارجنتيني والتشيلي والاروغواي .

اكثر من ذلك ، فان واشنطن لم تحرص حتى على اخفاء سر خطتها . فقد تبرع مسؤول كبير في السفارة الامريكية في تشيلي لمحرر في مجلة « تايم » بملاحظة تحدد نوع خطة الثورة المضادة الامريكية في تشيلي عندما اخبره قائلا : « نحن لسنا بحاجة لغزو تشيلي لان سلفادور اليندي لن يستمر اكثر من ستة اشهر . ان الازمة الاقتصادية والسياسية ستطيح بحكومته » .

□ خطر الانشقاق في الجبهة التقدمية

لذلك فان ابرز ما حدث عشية مرور عام على تسلم الحكومة الممثلة لاتحاد الشعب برئاسة اليندي هو النداء الذي وجهه السنيور ميغيل انريكز السكرتير العام لحركة « مير » ، في الثاني من الشهر الجاري ودعا فيه الى الثورة ضد حكومة الرئيس اليندي .

ورغم ان انريكز قد طالب بالغاء البرلمان الحالي واستبداله بمجلس شعب وهو المطلب الذي سيتضمنه اقتراح اليندي للمجلس في الاسبوع القادم ، الا ان الخلاف هو حول مطالب اخرى وموقف الحكومة الصريح منها . فالى جانب ذلك طالب انريكيز ، كناطق باسم « مير » ،الاستيلاء على المزارع والمعامل من دون تعويض ، والغاء التعليم الخاص . وقد كان يتكلم في بلدة تيموكو في الجنوب ، في ذكرى مقتل فلاح خلال محاولة استيلاء على مزرعة في تلك البلدة ، واعلن بان شعار « مير » الجديد هو « الانتفاضة او الموت».

ومن غير المتوقع ان تلقى هذه الدعوة تاييدا واسع النطاق في البلاد ، رغم ان « المير » تحظى بتاييد واسع في جنوبي تشيلي ، حيث يتجمع المتحدرون من قبائل المابوتش ، خاصة بعد حملة الاستيلاء على المزارع التي شنتها المير هناك ، على اساس ان هؤلاء يشعرون بان تلك الاراضي هي ملكهم وقد اغتصبها منهم المهاجرون الاوروبيين. ورغم انها تحظى بدرجة من التاييد في الوسط الطلابي .

وقد جاءت هذه الدعوة العلنية الاخيرة لتقطع علاقة استمرت سنة كاملة ، وكانت متوترة بعض الشيء ، بشوبها شعور لدى « المير » بانها في موقف مساوم . اذ انها قبل الانتخابات التي رفعت حكومة اليندي الى السلطة ، كانت حركة عاملة تحت الارض ، وناشطة على اساس ان الطريق الوحيد نحو التحرير السياسي والاقتصادي وتغيير النظام القائم لبناء المجتمع الاشتراكي ، هو طريق الكفاح المسلح . ولكن بعد تسلم اليندي مقاليد الحكم اطلق سراح عناصر المير المعتقلين في السجون ، وتحركت مجموعات منهم باسلحتها لتصبح حرس قصر الرئاسة ، على اساس انه ليس من المامون بان يعتمد اليندي على حراسة الجيش او الشرطة التقليدية ، بينما ليس لدى الشيوعيين او الاشتراكيين كادرات عسكرية .

وقبل فترة قصيرة من هذا النداء الاخير الذي وجهه السكرتير العام للحركة كانت « مير » تعتقد بان اليندي يتحرك احيانا بشكل بطيء جدا ، ونعلن بانها رغم تاييدها المنوح لحكومته لا توافق على كل اجراء يتخذه ، وتحمل عليه تاثره الى حد كبير بالشيوعين ، ولكنها تعترف بانه قد قام باكثر بكثير مما اعتقدوا بانه سيقدر على القيام به من دون حدوث محاولة انقلاب عسكري ضده .

والواقع ان « مير » لا تتوقع حدوث انقلاب عسكري وحسب ، انما تعتبره امرا محتم الوقوع وان المسالة هي مسالة وقت فقط . والجميع يتوقعون هذا الامر بما فيهم الشيوعيون . فالبلاد تتجه نحو ازمة اقتصادية بعدما رفع اليندي الاجور ، واتخذ تلك الاجراءات الاقتصادية، اذ ان الراسماليين والملاك اوحوا بمقتنعون عن اعادة الاستثمار في محاولة لتخريب عملية الانتاج ودفع البلاد نحو مواجهة نقص كبير ، وازمة اقتصادية حادة . وبينما يرى الشيوعيون ضرورة السير ببطء وحذر ومحاولة عدم استعداء العسكريين ترى « المير » ضرورة التعجيل في الخطى نحو التحول الاشتراكي ، وتنظيم وتعبئة الجماهير لمواجهة اي محاولة انقلاب عسكرية واجهاضها، على اساس ان العمال اذا كانوا غير مستعدين وقت انفجار الازمة الاقتصادية ، فان الثورة المضادة هي التي ستنتصر .

وقد كان رد الاحزاب التقدمية واليسارية الممثلة في الحكم ، ورد حكومة اليندي ، عنيفا بعد دعوة « المير » الاخيرة بالانتفاض ضد الحكومة . وهاجم اليندي ، في خطابه الذي القاه بمناسبة مرور عام على تسلمه السلطة ، دعوة « المير » وعمليات الاستيلاء غير المنظم والمخطط ، على المزارع والمعامل التي يقوم بها العمال في انحاء البلاد ، والتي وصلت الى حد اصبحت معه حدثا يوميا ومجال تكهن في الاوساط الشعبية حول هدف الاستيلاء التالي . وبينما كان العمال يعتبرون ان ذلك هو عملية استعادة الحقوق الشرعية ، كانت حجة الحكومة انه لا يمكن الاستيلاء على المزارع والمعامل والمناجم بشكل عفوي ودون تنظيم وتخطيط ، من جهة ، وبان هناك دعوة مؤسسات مغلسة ويجب ان لا تتورط الحكومة في الاستيلاء عليها ، وتحمل افلاسها ومحاولة احياءها . وقد ركز اليندي في هذا الصدد على ديون تشيلي الخارجية الضخمة والتي تصل الى دين ٣٠٠ دولار عن كل فرد من عدد سكان البلاد ، والبالغ ١٠ ملايين نسمة ! واعلن ان موقف حكومته هو : ضد الاستيلاء غير المنظم والمنضبط على المزارع ، ضد الاستيلاء على الاماكن السكنية ، وضد الاستيلاء على الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

والذي يثير المخاوف حول الوضع في تشيلي حاليا هو احتمال ان لا تقف الحكومة متوقفة الايدي ازاء عودة « المير » الى العمل السري المسلح ضد الحكم ، والمضاعفات التي ستنتج عن ذلك ، لان موقف المير لها ينحصر في كونه مجرد تطور داخلي بسبب ازعاجا للحكومة ، بل ان له ابعادا خطيرة قد تساعد مؤامرات الثورة المضادة .

فالمصاعب التي تواجه الحكم حاليا ليست فقط تلك المتعلقة بعملية التحول الاشتراكي ، بل مشاكل مواجهة عمليات التخريب الاقتصادي التي يقوم بها اليمين الرجعي المنظم ، والذي يفقد امتيازاته خلال هذه العملية ، بحاول افلاس التجربة استعدادا للانقضاض على السلطة . اكثر من ذلك فانه تواجه مؤامرات الثورة المضادة التي تدبرها وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية بواسطة عملائها في تشيلي لاسقاط هذا الحكم الوطني المعادي للامبريالية . ولم تكن مؤامرة اغتيال الجنرال شنايدر الاولى ، لن تكون مؤامرة تخفيض سعر النحاس المؤامرة الاخيرة . لذا فان دعوة «المير» الاخيرة ، ورد حكومة اليندي الموقع ضدها ، سيضعف جبهة الاحزاب الوطنية والتقدمية الحاكمة في الوقت الذي يتوقع ان تصعد الثورة المضادة عملياتها ، وبزيد احتمالات نجاحها التي ستعيد البلاد بالتاكيد الى نوع من الحكم العسكري الفاشي الذي يطيح معظم انظمة بلدان امريكا اللاتينية الخاضعة لسيطرة ونفوذ الولايات المتحدة .

انجازات ...

● اصبحت الدولة مالكة لـ ٥٤ ٪ من اسهم اعمال البنوك .

● قال مانويل نورامبوردينا حاكم المصرف المركزي الوطني : « اننا نسيطر الان على اكثرية اسهم المصارف وبذلك اصبح مصير البقية الباقية في يدنا .اننا الان نتكلم من مركز القوة . فالتحول الاشتراكي اذا ، لكي يتعمد عن الفوضائية يجب ان نسير في طريق طبيعية وشرعية لنصل الى التاميم الوطني الكامل » .

● من الملاحظ بان الدولة ضربت بايدي ذي بدء مؤسسات « العشر عائلات »بعنف تلك التي كانت تحكم تشيلي اقتصاديا طيلة عشرات السنين .

● سيطرت الدولة على احد اضخم المصارف في البلاد : البنك الامريكي الجنوبي الذي كان يسيطر على مجموعة ١٢٠ شركةومؤسسة . بلغ راسمال البنك ٦٢ مليون اسكودس سنة ١٩٧٠ . وكان يسيطر على اضخم مجموعة صناعية « البساندري ماي » التي تضم صناعات التربة والورق وصناعات النحاس . كان يملك هذا المصرف الراسماليون التشيليون والامريكيون مناصفة .

● هناك « مصرف ادواردز » الذي كان يسيطر على ٥٥ شركة والذي بلغ راسماله ٦٠ مليون اسكودس . هذا المصرف كان يسيطر على صناعات البيرة والمأكولات وعدة صحف ومؤسسة « مركوريو » الطباعية .

● هناك بنك التوظيف المالي الذي تسيطر عليه عائلة البنا . هذا المصرف كان يسيطر على ٥٢ شركة وعلى صناعات النسيج والحرائر .

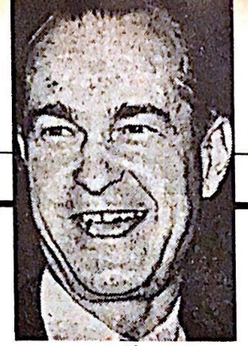

ميلغز

كيسنجر

الحكومة الاميركية تجري عملية اعادة تنظيم شاملة لشبكة استخباراتها العالمية

تجري الحكومة الاميركية حاليا عملية اعادة تنظيم شاملة لجهازها التجسسي العالمي ، وذلك من اجل تخفيض نفقات هذه الشبكة وتحسين انتاجيتها في الوقت نفسه. ويراس هذه العملية ريتشارد هيلمز ، مدير وكالة الاستخبارات المركزية ، الذي اعطاه نيكسون بالاضافة الى الاوامر الجديدة ، سلطات جديدة ايضا لتنفيذ هذه العملية .

وقالت صحيفة نيويورك تايمز المطلعة (٧ تشرين ثاني ، ١٩٧١) بان البيت الابيض كان قد اصدر تصريحا في يوم الجمعة الماضي، حول عملية اعادة تنظيم شاملة في مجال الاستخبارات، وذلك في ظروف تعكس اهتمامه الشديد بان لا يثير هذا التصريح الا اقل نسبة ممكنة من الاهتمام .

وذكرت الصحيفة نقلا عن خبراء في مجال الاستخبارات ، اعتقادهم بان هيلمز قد يستطيع في الاشهر القادمة تخفيض هذه النفقات بقيمة بليون دولار ، من اصل ٦ بلايين دولار نفقات الولايات المتحدة السنوية المتعلقة فقط بالتجسس على الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية . واضافت عن لسان احد المصادر المطلعة بان العملية ستشمل التغييرات الرئيسية التالية :

١ ـ اعطاء هيلمز سلطة الاطلاع على كافة ميزانيات وكالات الاستخبارات الامريكية ، بما فيها وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية ـ السي. اي. اي. ـ التي سيستمر هيلمز في ترؤسها . اما الوكالات الاخرى ، فهي الاستخبارات التابعة لكل من وزارتي الدفاع والخارجية ، لجنة الطاقة الذرية ومكتب التحقيقات الفدرالي ، الان.بي. اي.

٢ ـ سينخلص هيلمز من المسؤوليات اليومية ويتفرغ لشؤون التجسس والتجسس المضاد ، ولعمليات سرية اخرى يامر البيت الابيض باجرائها دوريا بواسطة « لجنة الاربعين» السرية ، وهي تضم هنري كيسنجر مستشار نيكسون في شؤون الامن القومي ، ووزير العدل جون ميتشل ، ونائب وزير الخارجية جون ايروين ، ونائب وزير الدفاع ديفيد باكارد ، والاميرال توماس مورد رئيس اركان الجيش ، وريتشارد هيلمز ايضا .

٣ ـ انشاء لجنة فرعية للاستخبارات لمجلس الامن القومي مهمتها تفصيل النتاج اليومي للاستخبارات بشكل يناسب حاجات الرئيس وكبار مستشاريه .

وتتوقع مصادر الاستخبارات الامريكية ان يتم دمج « لجنة الاربعين » باللجنة الفرعية الجديدة هذه على اساس ان الاعضاء في الاولى هم الاعضاء في الثانية . وعلقت احدى هذه المصادر حول انشاء هذه اللجنة قائلة : « لقد شعر كل من نيكسون وكيسينغر بان الاستخبارات التي نجمعها لم تتجاوب دائما وحاجاتهما . وقد اعتقدا بان احد الاسباب لذلك هو ان العاملين في مجال الاستخبارات غير قادرين ان يعرفوا بصورة يومية ، ما يحتاج اليه نيكسون وكيسينغر . وهذه الان حلقة وصل جديدة بين المنتجين والمستهلكين. وعلينا ان ننتظر لنرى ما اذا كانت ستنجح».

وقد اشارت الصحيفة الى ان هنري كيسينغر سيضيف الى مناصب الرئاسة العديد التي يتولاها ، منصب رئاسة هذه اللجنة الفرعية الجديدة للاستخبارات.

وبالاضافة الى هذه الامور الرئيسية الثلاثة ، ستتضمن عملية اعادة التنظيم انشاء « مجموعة التقييم الصافي » ، داخل كادر العاملين لكيسينغر مجلس الامن القومي. وسيراس هذه المجموعة اندرو مارشال وهو مستشار لمؤسسة راند للابحاث . وسيكون طابع عمل هذه المجموعة عمليات مقارنة الاستخبارات ، مثل مقارنة مجمل قدرات قوات الاتحاد السوفياتي بتلك للقوات الامريكية .

كذلك سيتراس هيلمز « لجنة موارد الاستخبارات » الاستشارية ، والتي ستمثل فيها وزارتا الدفاع والخارجية ومكتب الادارة والميزانية ، ووكالة الاستخبارات المركزية . وحسب تصريح البيت الابيض ، فان هذه اللجنة ذات طابع استشاري فقيد مدير وكالة الاستخبارات المركزية حول اعداد برنامج الميزانية . ويعتقد الخبراء بان سلطات هيلمز الجديدة ستخوله ، بواسطة هذه اللجنة ، الاشراف والسيطرة الجزئية على الاقل، على نفقات كافة الوكالات العاملة في مجال الاستخبارات .

وتجدر الاشارة الى ان البنتاغون وحده ينفق سنويا من ٣ الى ٤ بلايين دولار ، على اجهزة استخباراته ، وبان هذا الرقم يشكل ٨٠ ٪ من مجمل نفقات الادارة الامريكية في مجال الاستخبارات . الا ان هذه الارقام تبقى مجرد تقديرات لان الحجم الحقيقي لنفقات اجهزة التجسس الاميركية العاملة في انحاء العالم ، يبقى سرا ومن الصعب اعطاء تقدير قريب من الرقم الحقيقي .